

# THE FRASER INSTITUTE

الحرية الاقتصادية  
في العالم العربي  
(تقرير ومؤشر ٢٠٠٥)

THE FRASER  
INSTITUTE

[www.fraserinstitute.ca](http://www.fraserinstitute.ca)

مؤسسة  
البحوث  
الدولية

## الحرية الاقتصادية وأهميتها:

تعتبر الحرية الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية لتحقيق الازدهار والرفاهية، وبالأخص في الأمم الناشئة، وذلك وفق البحوث التجريبية. وأوضحت الدراسات المبينة على الحقائق في أفضل الإصدارات الدورية الأكاديمية بأن الحرية الاقتصادية تعزز النمو والازدهار وغيرها من النتائج الإيجابية الأخرى. حيث أن العلاقة ما بين الحرية الاقتصادية والازدهار هي علاقة متوقعة.

يعتبر الأفراد والأسر الأقدر على العناية بأنفسهم عندما يكونون أحراراً في ذلك، من دون وجود أية معوقات خارجية. فضلاً عن ذلك فإن للحرية الاقتصادية قيمة جوهرية وترتبط بقوة مع كل الحريات الأخرى. إن حرية أي فرد أو عائلة ما في تحديد الغايات الاقتصادية من شأنها أن تحرره من الاعتماد على الحكومة كما يفتح لهم أبواباً أخرى لغيرها من الحريات.

منذ إصدار الطبعة الأولى من "الحرية الاقتصادية في العالم" في ١٩٩٦ كانت هناك حوالي المائتي موضوع بحثي التي استخدمت المؤشر للتعرف على العلاقة بين الحرية الاقتصادية وأثرها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. في هذا التقرير سيتم التركيز بإيجاز على العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو والازدهار، من البديهي أن تكون للحرية الاقتصادية آثار إيجابية على النمو الاقتصادي لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخاً يمكن للأفراد والأعمال التجارية عبره أن يقوموا بتوظيف مواردهم إلى أقصى الحدود، مع ذلك فالسؤال وبشكل مطلق قائم على التجربة العملية.

وجدت واحدة من الدراسات الأولى "أيستون والكر ١٩٩٧" بأن للتغيرات في الحرية الاقتصادية آثار هامة في مستوى الدخل حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى التعليم بالنسبة للقوى العاملة وكذلك الاستثمار.

أوضح "دي هان و سترم (٢٠٠٠)" تجريبياً، بأن التغيرات الإيجابية (السلبية) في الحرية الاقتصادية تقود إلى تغيرات إيجابية (السلبية) في معدلات النمو الاقتصادي. و باستخدام مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تم نشره في جوارتني آل إت (١٩٩٦) و بيانات الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالنسبة لثمانين دولة، فإن نتائجها أشارت إلى أنه و بعد الأخذ في الاعتبار المستوى التعليمي والاستثمار و النمو السكاني فإن التغيرات في الحرية الاقتصادية لها أثر هام على النمو الاقتصادي. و للإطلاع على بعض الأدبيات المختصرة عن الحرية الاقتصادية يمكن الرجوع إلى (بيرجرن) ٢٠٠٣.

أختبر جوارتني و لوسون (٢٠٠٤) الأثر الذي تحدثه الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي وذلك بإعطاء تركيز خاص على الاستثمار والإنتاجية. وقد وجدوا أن الحرية الاقتصادية تعزز بشدة من الاستثمارات، حيث أن الدول ذات معدل حرية اقتصادية أقل من ٥ (بالنسبة للمقياس من صفر إلى ١٠) قد اجتذبت ٤٨٥ دولار أمريكي من الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠ و ٦٨ دولار أمريكي بالنسبة للعامل الواحد في الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الدول ذات المعدل من الحرية الاقتصادية أعلى من ٧ اجتذبت ٨٧١.١٠ دولار أمريكي من الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد مشتملاً ١١٧.٣ دولار أمريكي كإستثمارات أجنبية مباشرة.

بالإضافة إلى ذلك، يعتبر الاستثمار أكثر إنتاجية في الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أكثر، مع الحفاظ على العوامل الثابتة التي تؤثر على النمو ومعدل الإنتاجية، مثل الناتج المحلي الإجمالي الأولي، و الموقع المداري، و الموقع الساحلي والتغير في الاستثمار البشري والاستثمار العام، فقد وجد أن الزيادة بنقطة واحد بالمائة في نسبة الاستثمار الخاص من مجمل الناتج المحلي تقود إلى الزيادة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي السنوي من دخل الفرد

## الحرية الاقتصادية في العالم العربي

سالم بن ناصر الإسماعيلي و أميلا

كارابيجوفيتش و فريد ماك ماهون<sup>١</sup>

تعتبر آلية عمل الحرية الاقتصادية سهلة الفهم. حيث أن أي تعامل يتم القيام به يجب أن ينتفع منه كلا الطرفين. إذا لم تحقق تلك المعاملة المنفعة لكلا الطرفين يمكن لأي طرف لا ينتفع منها أن يعترض عليها. حيث أن هذا تبعات على الاقتصاد بشكل عام. إن المستهلكين الذين يتمتعون بحرية الاختيار يمكن اجتذابهم من خلال الجودة العالية للمنتج و السعر حيث أنه يجب على المنتج أن يعمل باستمرار على تطوير سعر و جودة منتجاته الحالية أو أن يطرح منتجات جديدة. و بدون ذلك، لن يدخل المستهلكون في أي تعاملات تجارية طوعية مع المنتجين. تحدث يوميا مليارات المعاملات التجارية ذات المنفعة المتبادلة، مما يزيد من الطاقة التي تعمل على زيادة الإنتاجية والثروة في قطاعات الاقتصاد المختلفة.

هذا هو التقرير الثاني حول الحرية الاقتصادية في العالم العربي. حيث تم نشر التقرير الأول من قبل نفس المؤلفين في تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥ (لوبيز كارلوس و شواب ٢٠٠٥). تضيف هذه الطبعة بيانات عام ٢٠٠٣. و هي السنة الأقرب للبيانات المتوفرة.

تمت صياغة الحرية الاقتصادية في العالم العربي على غرار الحرية الاقتصادية في العالم: التقرير السنوي (جوارتني و لوسون، لسنوات مختلفة)<sup>٢</sup>

### التعريف الكلاسيكي للحرية الاقتصادية:

يقال بأن الأفراد يتمتعون بالحرية الاقتصادية عندما (أ) تكون ممتلكاتهم، التي حصلوا عليها من دون استعمال للقوة، أو السرقة أو الاختلاس محمية من إي اعتداء بواسطة الآخرين و (ب) هم أحرار في استعمال أو تبادل أو إعطاء ممتلكاتهم طالما كانوا لا يخرقون حقوقاً مشابهة للآخرين. لذلك فإن مؤشر الحرية الاقتصادية ينبغي أن يقيس الحد الذي تكون فيه الممتلكات الشرعية، محمية والأفراد يتاح لهم التصرف بممتلكاتهم بطريقة طوعية. (جوارتني إت إل ١٩٩٦: ١٢)

١ - نود أن نشكر الفاضل / سالم الإسماعيلي لأخذه ذمام المبادرة وإدارته وتوجيهه لهذا العمل. ولتفادي تضارب مصالح ترويه للاستثمار بالسلطنة فقد أعفى نفسه عن حساب المؤشرات ولكنه قام بمعظم عمليات التحليل.

٢ - بدأ مستر/ ميكيل ووكرا المدير التنفيذي لمعهد فريزر في عام ١٩٨٤ مشروع الحرية الاقتصادية وذلك بالتعاون مع كل من مستر/ ميلتون ومسر / روز فرايدمان وذلك من أجل دفع وتعزيز تفهم العلاقات بين الحرية الاقتصادية والحريتين السياسية والمدنية ودورهما المؤثر على الأداء الاقتصادي. و قد اشترك في مرحلة بحث المشروع حوالي ستين عالماً معظمهم من العلماء المتميزين المعروفين على مستوى العالم. وقد تضمنت شبكة الحرية الاقتصادية في الوقت الحاضر أكثر من سبعين بلداً كان آخرهم سلطنة عمان.

المنطقة رقم (٢)  
التركيبية القانونية وتأمين  
حقوق الممتلكات:

تعتبر مسألة حماية الأفراد و ممتلكاتهم التي أمتلوكها بطرق شرعية عنصر مركزي في الحرية الاقتصادية و المجتمع المدني. وبالفعل فإنها الوظيفة الأهم بالنسبة للحكومة. حيث يعتبر تأمين حقوق الممتلكات الذي تم تأمينه بواسطة حكم القانون هو أمر اساسي بالنسبة للحرية الاقتصادية. حرية التبادل على سبيل المثال تبدو لا معنى لها إذا لم يؤمن للأفراد حق التملك مشتملا ذلك على ثمار عملهم. وسيؤدي الفشل في تقديم النظام القانوني للدولة في تأمين حقوق التملك أو تنفيذ العقود و التسويات المتفق عليها للنزاعات إلى تقويض عملية نظام سوق التبادل. إن المكونين الأوليين في هذه المنطقة- 2أ التدخل العسكري لتنفيذ القانون و العملية السياسية و آب التكامل في النظام القانوني - يقدمان معايير لما إذا كانت أحكام القانون تنفذ بصورة كلية وبطريقة منظمة ومنسقة. المكون آج تسجيل الممتلكات يقدم معلومات عن سهولة تأسيس حقوق ملكية و آد تنفيذ العقود يشير إلى ما إذا كانت الإتفاقيات التي تم إبرامها بحرية تتم حمايتها بصورة فعالة بحكم القانون. ويتكون كلا المكونان آج و آد من متغيرات فرعية أخرى تقيس عدد الإجراءات و التأخير في الحكم و التكاليف. تعتبر الإجراءات الكثيرة والتي تأخذ وقتا طويلا و مكلفة جدا مؤثرة في تدهور قدرة النظام القانوني لحماية الإتفاقيات التي أبرمت بحرية.

يوضح الجدول (٢) النتائج بالنسبة لهذه المنطقة. معظم الدول العربية ما عدا الجزائر وليبيا و سوريا و إلى حد اقل مصر و لبنان و اليمن أدوا بشكل جيد فيما يتعلق بتطبيق القانون.

فيما يلي الوصف للمتغيرات التي استعملت لقياس الحرية الاقتصادية، و التوضيحات حول ما إذا كانت ذات صلة و النتائج التي أحرزتها أي دولة إذا ما توافرت بياناتها<sup>٤</sup>.

المنطقة رقم (١):  
حجم الحكومة: الإنفاق و الضرائب و  
الأعمال التجارية

تشير المكونات الأربعة للمنطقة رقم (١) إلى الحد الذي تعتمد فيه البلدان على الاختيار الفردي و على الأسواق أكثر من العملية السياسية لتوظيف الموارد و السلع و الخدمات. عندما يزداد الإنفاق الحكومي بالتناسب مع إنفاق الأفراد، والأسر و الأعمال التجارية، فإن صناعة القرار الحكومي يتم الاستعاضة به عن الاختيار الشخصي و بالتالي يتناقص مستوى الحرية الاقتصادية. و يقيس المكونان الأولان هذه القضية: الاستهلاك الحكومي كجزء من الاستهلاك الكلي (أ) و التحويلات و الدعم كجزء من الناتج المحلي الإجمالي (اب). و يقيس المكون الثالث (آج) إلى أي مدى تقوم الدول بإنتاج السلع و الخدمات من الأعمال التجارية الخاصة و الأسواق الحرة أكثر من الأعمال التجارية الحكومية. يعتمد المكون الرابع (اد) على معدل الهامش الأعلى لضريبة الدخل و أقل دخل يمكن تطبيقها عليه. تحرم معدلات هامش الضرائب العالي التي تطبق على الدخل المنخفضة نسبيا الأفراد من ثمار عملهم.

يوضح الجدول (١) النتائج بالنسبة للمنطقة (١) المتعلقة بحجم الحكومة<sup>٥</sup>. تؤدي الدول النفطية بشكل عام على نحو أفضل في هذه الفئة أكثر من الدول غير النفطية. على الرغم من أن إنفاقهم أعلى نسبيا فإن معدلات الضرائب أقل. رغم ذلك تعتبر لبنان هنا الأفضل أداء. ولسوء الحظ لدى بعض الدول حكومات ضخمة، مما سيؤدي إلى إعاقة الأعمال التجارية عن طريق خلق عبء حكومي ثقيل جدا.

٤- يشمل هذا التوضيح يتبع كل من مستر/ قوراني و مستر/ لوسن ٢٠٠٢: ٦-٧

٥- يرجى ملاحظة أن الجداول من ١ و حتى ٦ تحتوي على علامات أو نقاط التحرير الاقتصادي والرتب.

ويمكنك الرجوع إلى الموقع [www.freetheworld.com](http://www.freetheworld.com) للحصول على مجموعة كاملة من البيانات.

بنسبة ٣٣.٠٪ في البلد الذي تتوفر فيه الحرية الاقتصادية. كما أن نفس الزيادة في الاستثمار الخاص في البلد الذي يتمتع بحرية اقتصادية أقل يزيد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من دخل الفرد بنسبة ١٩.٠٪. وبعبارة أخرى فالاستثمار في الدول التي تتميز بالحرية الاقتصادية (بمعد أعلى من ٧) كان له أثر إيجابي في نسبة النمو والذي هو أكبر بنسبة ٧٠٪ من الاستثمار في الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة (أقل من ٥).

إن التقييم العام قد تم احتسابه عن طريق حساب المتوسط بالنسبة للمناطق الخمسة. وقد تم تطبيع كل متغير على مقياس (من صفر إلى عشرة) باستعمال الصيغة  $(V_{ma} - V_{min}) / (V_{max} - V_{min}) \times 10$ . يصف الملحق الإجراءات التي بواسطتها تم اشتقاق المقياس بين صفر وعشرة. بالنسبة لأي فئة، و يمكن أيضا الحصول على تفاصيل المصادر و التركيب في الملحق.

حسب جوارتنى و لوسون و الذان قاما بإستخدام نفس النموذج الإحصائي لقياس الأثر الذي تحدثه الحرية الاقتصادية في المستوى الإجمالي للنمو و ذلك من خلال الآثار المباشرة و غير المباشرة، و جدا أنه إذا زادت دولة ما من مستوى حريتها الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة (في المقياس من صفر إلى ١٠) في الثمانينات فإنه يمكنها أن تشهد زيادة في نموها بمعدل ٩.١٪ في السنة و ذلك خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٠. بسبب المعدلات العالية للنمو المرتبطة بالحرية الاقتصادية، و جدا أيضا أنه وعلى المدى البعيد يمكن للحرية الاقتصادية أن تفسر ما يزيد عن ثلثي التغير على مستوى القطر في الناتج المحلي الإجمالي.

تم نقل القيم الدنيا و القيم القصوى من تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم" الذي يتضمن ١٢٧ دولة. أما بالنسبة لهذه المتغيرات غير الموجودة في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم" فقد تم اشتقاق القيم الدنيا و القيم القصوى من ١٢٧ دولة المتضمنة في التقرير. تم استعمال الحدود الدنيا و الحدود القصوى على مستوى العالم و ليس على مستوى الإقليم و ذلك لصغر التغير بالنسبة لبعض المكونات في العالم العربي. و ذلك حتى يمكن وضع الدول العربية في سياق أوسع. لذلك يشير المعدل الأعلى إلى أن الدولة تعمل بشكل جيد ليس فقط بالمقارنة بجيرانها المباشرين و لكن بالمقارنة مع الدول ذات الأداء الأفضل.

أوضحت مراجعة فريق من الدارسين البحث القائم على التجربة نفس النتائج مثل علاقات الحرية الاقتصادية مع غيرها من النتائج الإيجابية الأخرى. و للإطلاع على عينة من الكتابات عن الحرية الاقتصادية يمكن زيارة الموقع [www.freetheworld.com](http://www.freetheworld.com) على شبكة الإنترنت.

### مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم العربي:

يستخدم المؤشر المنشور في تقرير "الحرية الاقتصادية في العالم" ٢٨ متغيراً في خمس مناطق. كما يتضمن المؤشر المنشور في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم العربي نفس الخمس مناطق مع ٣٩ متغيراً. تم اشتقاقها بواسطة إعداد متوسط المكونات في حدود لكل منطقة من المناطق الخمس<sup>٣</sup>. مع ذلك، فإن البيانات المطلوبة بالنسبة لبعض المتغيرات المستخدمة في المؤشر العالمي لم تكن متوفرة بشكل واسع بالنسبة للعالم العربي. و قد تم استبدالها بمتغيرات متوافرة بشكل واسع في العالم العربي.

يتضمن المؤشر بالنسبة للدول العربية ١٦ دولة عربية مقارنة بعشر دول في المؤشر العالمي. تعتبر التصنيفات النسبية بالنسبة لهذه الدول في كلا المؤشرين متشابهة جداً. على الرغم من أنه قد تم استعمال بعض البيانات وقوائم المتغيرات المختلفة بعض الشيء في المؤشر العربي. لم يتم تصنيف أربع دول من بين ١٦ دولة في المستوى الكلي وذلك بسبب بعض البيانات المفقودة. و التي منعنا من إعطائهم تقييماً على الأقل في منطقة واحدة. لا توجد بيانات بالنسبة لثلاث دول وهي ليبيا و موريتانيا و قطر بالنسبة للمنطقة رقم (١). حجم الحكومة. كما إن قطر و البحرين يفتقدان للمعلومات حول اثنتين أو ثلاث مناطق فرعية. بينما ليبيا تفتقد المعلومات للمناطق الفرعية الثلاثة للمنطقة رقم (٥) المتعلقة بالتنظيمات والقوانين. لذا لم تحقق أي من هذه الدول الثلاث مركزاً في هذه المنطقة. مع ذلك فقد تم تصنيف هذه الدول بالنسبة للمناطق التي توفرت معلوماتها. تتوفر البيانات مكتملة في الموقع [www.freetheworld.com](http://www.freetheworld.com)

٣- تم استخدام الفئات الخمس كأساس لمكافآت الحرية الاقتصادية العربية. فعلى سبيل المثال المكافآت الخاصة بالدول النامية تعتمد على النتائج في المنطقة (١): حجم الحكومة ومصروفاتها وإنفاقها و ضرائبها ومؤسساتها التجارية.

## التركيز على التكامل الإقليمي:

يبدو في بعض المجالات أن العالم العربي كإقليم دائماً متجانس في ثقافته. اللغة العربية هي اللغة الرئيسية في هذه الدول. وتتشارك الدول العربية في تراثها التاريخي الغني. على خلفية التأثير التاريخي والديني. فإن الثقافة في العديد من الدول في المنطقة تعطي المزيد من الدعم للأنشطة التجارية. ويمتلك مواطنو المنطقة سمعة حسنة في المجالات التجارية والأعمال التجارية. الأمر الذي بدأ واضحا من خلال النجاح الذي حققته الأقليات اللبنانية و الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، و غرب أفريقيا و أمريكا الشمالية و في أجزاء أخرى من العالم. في الجبهة الاقتصادية يعتبر العالم العربي مميّزا بافتقاره للتكامل - بمعنى حدود التفاعل الاقتصادي في داخل الإقليم. و في التجارة على وجه التحديد (أنظر الجداول ٧ و٨).

إنه من الواضح و من الأمور التي دار جدل حولها و هو التشابه في الموارد عبر الدول العربية في الإقليم و التقارب العظيم بين دول شمال غرب أفريقيا (المغرب العربي) من أوروبا أكثر من كونها قريبة من دول المشرق العربي (الدول العربية إلى الشرق من جمهورية مصر العربية) الأمر الذي سيستمر في إعاقة التجارة البينية في الإقليم. حيث التجارة الحالية بين دول المنطقة هي دون ما يمكن تحقيقه فيما إذا كانت العلاقات الاقتصادية في المنطقة تتمتع بحرية أكبر. تظل معظم أنواع التعاملات الاقتصادية في العالم العربي مع استثناء هام لتدفق العمالة تظل محدودة بشكل ملحوظ.

على الرغم من العديد من الدول في المنطقة تمتلك صناعات بتروكيماوية متشابهة. و بمعنى أوسع هنالك تنوع عريض في توفير العوامل لهذه الصناعات في الدول العربية. و تحديداً من حيث الموارد الطبيعية و العمالة و أيضاً بالنسبة للفروقات في حدود هذا التنوع الاقتصادي. تعتمد الكثير من التجارة في الإقليم على هذا التنوع. حيث أن النفط هو السلعة الأكثر تداولاً في التجارة و العمالة هي عامل الإنتاج الأكثر تداولاً أيضاً في التجارة.

يوضح الجدول (٥) كيف تحرز الدول نتائج في الجوانب التنظيمية. إن البيروقراطية الحكومية يمكنها أن تخنق الأعمال التجارية الجديدة وخلق الوظائف. نجحت دول الخليج من تقليل هذه البيروقراطيات. على الرغم من أن العديد من الدول الأخرى بإستثناء جزئي للأردن و لبنان. لا زالت لديها أعباء تنظيمية ثقيلة.

## التصنيف الكلي:

يوضح الجدول (٦) النتائج و المراكز الكلية. أدت الدول النفطية بشكل أفضل بالنسبة للتصنيف لكلا المؤشرين. المؤشر العالمي و مؤشر الطبيعة الأولى للحرية الاقتصادية للدول العربية. إلا أن لبنان أحرزت مركزاً قوياً في تصنيف الحرية الاقتصادية. حيث أن لها تاريخ تجاري طويل. أشتركت عمان مع لبنان في المركز الأول و هو المركز الأكثر اتسافاً ضمن أفضل الدول أداء في الحرية الاقتصادية. على الرغم من أنه يعرض بعضاً من الضعف في المنطقة (١) المتعلقة بحجم الحكومة. فإنها في المناطق الأخرى كانت من ضمن أفضل أربعة دول عربية. أحرزت لبنان المركز الأعلى وسط منافسة من دول أخرى على المنطقة الأولى: حجم الحكومة و المنطقة الثالثة الأموال الضخمة. مع ذلك فإن لبنان تواجه مشكلة جديدة. حيث جاء أداءها ضعيفاً في المنطقة (٢) حكم القانون. أما في المناطق الأخرى فتحتل النصف العلوي من الترتيب.

تشارك كل من الكويت و دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني. جاء أداء الكويت في المنطقة (٥) المتعلقة بتنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية. جيداً حيث حلت في المركز الأول. و حلت في الوسط في بقية المناطق ما عدا المنطقة (٣) الأموال الضخمة حيث حلت تاسعة. وكان أداء دولة الإمارات جيداً في المنطقة (١) حجم الحكومة و بقدر أقل في المنطقة (٤) حرية التجارة.

### المنطقة رقم (٣)

#### الوصول إلى المبالغ المالية الكبيرة

بالنسبة للعملاء (٤ب) و التحكم في سعر الصرف و رأس المال (٤ج).

إنفتحت الدول النفطية بشكل ناجح على العالم كما فعلت كل من لبنان و الأردن (أنظر جدول ٤). إلا أن الدول الأخرى يمكنها أن تزيد من رفاهية شعوبها عن طريق الانفتاح التجاري. يعتبر عدم الانتظام في الأداء في هذه المنطقة أحد أسباب ان الدول العربية أنجزت تكاملا تجاريا محدودا كما سيتم مناقشته لاحقا في هذا التقرير.

### المنطقة رقم (٥):

#### تنظيم الائتمان والعمل والأعمال التجارية

عندما تقيد القوانين واللوائح الدخول إلى الأسواق وتعرض الحرية للمشاركة في التبادل الطوعي فإن ذلك يقلل من الحرية الاقتصادية. تم تضمين الموانع التنظيمية التي تحد من الحرية في التبادل التجاري بالائتمان والعمل و أسواق المنتجات تم تضمينها في هذا المؤشر. يعكس المكون الأول (٥أ) الأحوال في سوق الائتمان المحلي. و تم تصميم المتغيرات كي تقيس ما إذا كانت الحكومات تسمح للأسواق الحرة أن تحدد الائتمان أو ما إذا كان هذا يحدد سياسيا وما إذا كان الائتمان متوفر وفق اسس زمنية و فعالية من حيث التكلفة تكون مناسبة لتوفير الائتمان للأشخاص و الشركات المستحقين و الذين يسعون إليها بحرية تامة. تتدخل العديد من انواع قوانين أسواق العمل (٥ب) في الحرية الاقتصادية بالنسبة للعاملين ولأصحاب العمل. ومن الأمور البارزة التي تم قياسها في هذا المؤشر هي الصعوبة في التوظيف و الصرامة في ساعات العمل و قوانين الفصل و التكاليف و الخدمة العسكرية الإجبارية. ترتبط القوانين المنظمة للأنشطة التجارية (٥ج) مثل القوانين المنظمة لأسواق الائتمان و أسواق العمل بالحرية الاقتصادية. تم تصميم المكونات المتعلقة بالقوانين المنظمة للأنشطة التجارية للتعرف على المدى الذي تحد فيه الموانع التنظيمية و الإجراءات البيروقراطية من قيام الأعمال التجارية (٥د) أو إغلاقها (٥د٢).

تعتبر الأموال اساسية بالنسبة للتبادل التجاري. حيث أن غياب الأموال الكبيرة يضر بالعائدات من التجارة و يقلل من قيمة الممتلكات الموجودة في الأدوات المالية. تعتبر الأموال الضخمة أساسية لحماية حقوق الممتلكات وبالتالي الحرية الاقتصادية. عندما تقوم الحكومات بطبع النقود أو العملة لتمويل إنفاقها فبذلك هم يقومون بمنع ملكية الممتلكات و ينتهكون الحريات الاقتصادية لمواطنيهم. و هذا (تم قياسه في المتغير ٣أ) يقود إلى التضخم. تشوه المعدلات العالية و المنفلتة للتضخم الأسعار (المتغيرات ٣ب و ٣ج). و تؤدي إلى تغيير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل و تجعل من غير الممكن بالنسبة للأفراد و الأعمال التجارية التخطيط المناسب للمستقبل. تم تصميم المكون (٣ث) لكي يقيس السهولة التي بموجبها يمكن استخدام العملات الأخرى عن طريق الحسابات المصرفية المحلية و الأجنبية: بمعنى هل يمكن لأي فرد أن يتبادل و يمتلك بحرية العملات المختلفة.

يوضح جدول (٣) النتائج بالنسبة لهذه المنطقة. تعتبر معظم الدول العربية من ضمن أفضل الدول التي لها سجلات هي الأفضل عالميا فيما يتعلق بالأموال الضخمة. جاءت النتائج المحرزة (في المتوسط) أكبر من المناطق الأخرى على الرغم من أن الجزائر و المغرب و سوريا و تونس يمكنهم تطوير سياساتهم.

### المنطقة رقم (٤)

#### الحرية في التجارة على المستوى الدولي

تعتبر الحرية في التبادل عبر الحدود الوطنية عاملا مفتاحيا بالنسبة للحرية الاقتصادية في عالمنا الحديث الذي يتميز بالتكنولوجيا العالية و التكلفة المنخفضة بالنسبة للاتصالات و النقل. تم تصميم المكونات في هذه المنطقة لقياس الموانع المختلفة التي تعوق التبادل الدولي. والتي تتضمن التعريفات (٤أ) و مكوناتها الفرعية) و سعري الصرف

إن المؤشر المعتمد في تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي قد تم اشتقاقه من ٣٩ قطعة من البيانات المتميزة. وقد تم حساب التقدير الإجمالي عن طريق حساب متوسط المناطق الخمسة وتم اشتقاق النتائج المحرزة في المنطقة من حساب متوسط المكونات لكل منطقة.

يجب ملاحظة أن الحدود القصوى والحدود الدنيا المستخدمة في حساب النتائج الفردية أخذت من التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥. بدلاً من الستة عشرة دولة المضمنة في المؤشر. بالنسبة لتلك المتغيرات التي لم يتم استخدامها في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم، فإن الحدود القصوى والحدود الدنيا قد تم اشتقاقها من ١٢٧ دولة المتضمنة في تقرير الحرية الاقتصادية في العالم. ولقد استخدمنا حدود قصوى وحدود دنيا "عالمية" عوضاً عن "الإقليمية" وذلك بسبب التفاوتات الصغيرة في بعض المكونات فيما بين الدول العربية.

### المنطقة (١)

حجم الحكومة: الإنفاق. الضرائب والمشاريع التجارية:

أ) الإنفاق العام للاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الاستهلاك

إن التقييم لهذا المكون يتم كالتالي:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث أن  $V_i$  تعبر عن الاستهلاك الحكومي الفعلي للدولة كنسبة من مجموع الاستهلاك. بينما  $V_{min}$  و  $V_{max}$  تمثلان قيم الحدين الأقصى والأدنى لهذا المعدل للعام ٢٠٠٣ وذلك في التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥.

المصدر: (البنك الدولي ٢٠٠٥)

ب) التحويلات والدعم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

يتم حساب هذا المكون بالطريقة التالية:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  معدل التحويلات والدعم بالنسبة للدولة من إجمالي الناتج المحلي. بينما  $V_{min}$  و  $V_{max}$  تمثلان قيم الحدين الأقصى والأدنى لهذا المعدل للعام ٢٠٠٣ وذلك حسب التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٥.

المصدر: (البنك الدولي ٢٠٠٥)

ج) المشاريع التجارية والإستثمار الحكومي كنسبة مئوية من مجموع الإستثمار

المصدر: جوارتنني ولوسون ٢٠٠٥

د) المعدل الأعلى لهامش الضرائب (وهامش الدخل الذي يطبق عليه)

الدول ذات معدل هامش الضرائب العالي والتي تطبق على الدخل المنخفضة تلقت تقييمات متدنية بناء على المصفوفة أدناه.



يصبح السؤال إذا لماذا تكون التدفقات التجارية في الإقليم بطيئة؟ نفترض أن واحدة من تلك الإجابات هو هذا التنوع الواسع في الحرية الاقتصادية في الإقليم. تختلف الدول العربية حسب المؤشر العالمي في قربه من القمة في المؤشر أو قربها من نهاية القائمة ، وهذا يعني أن العالم العربي هو عبارة عن أنظمة اقتصادية تعمل كمجموعة متفرقة.

الحرية الاقتصادية، كما هو مذكور في التحليل الموجز للبحث أعلاه، تعزز من الفعالية الاقتصادية والنمو. بالتالي يمكن للدول الغنية بالنفط أن تجد منتجات أفضل وأقل تكلفة خارج الإقليم، أكثر مما ستجده في دول الإقليم الذي يتميز بتوافر قوى عاملة حيث تميل الحرية الاقتصادية لأن تكون نسبيًا أكثر انخفاضًا. وبالمثل فإن المستويات المنخفضة من الحرية الاقتصادية تعمل على تقليل جاذبية الاستثمار في هذه الدول بالنسبة للمستثمرين في نطاق الإقليم (أنظر جوارتنني ولوسون ٢٠٠٤).

#### الخاتمة:

يملك العالم العربي تنوعًا ملحوظًا ومعتبرًا في الحرية الاقتصادية مع وجود دول ذات مستويات عالية من الحرية الاقتصادية وأخرى ذات مستويات متدنية. ولسوء الطالع فإن هذه الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية تحرم مواطنيها من المنافع المعروفة للحرية الاقتصادية، الذي يحد من قدرة الإقليم على تطوير علاقات اقتصادية وروابط تجارية بينية قوية.

المنطقة (٢):  
التركيبة القانونية وتأمين حقوق الملكية

#### أ) التدخل العسكري لتطبيق القانون والعملية السياسية

هذا المكون يعتمد على مكون المخاطرة السياسية (ج) (الجيش في السياسة) من الدليل الدولي لمخاطر الدول

المصدر: مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤)

#### ب) التكامل في النظام القانوني

هذا المكون يعتمد على مكون المخاطرة السياسية (أ) (القانون والنظام) من الدليل الدولي لمخاطر الدول

المصدر: مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤)

#### ج) تسجيل الممتلكات - يقيس سهولة تسجيل الممتلكات

١. عدد الإجراءات

٢. الوقت (أيام)

٣. التكلفة (كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

#### د) تنفيذ العقود - النزاعات حول الدفعات المالية

١. عدد الإجراءات

٢. الوقت (أيام)

٣. التكلفة (كنسبة مئوية من الدين الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

المنطقة (٣)  
إمكانية الوصول إلى الأموال

#### أ) متوسط النمو السنوي لعرض النقود في السنوات الخمسة الأخيرة ناقص متوسط النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الفعلي للسنوات العشرة الأخيرة

تم استخدام بيانات (MI) حول عرض النقود لقياس معدل النمو في عرض النقود. وذلك كالتالي:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  متوسط النمو السنوي في عرض النقود خلال السنوات الخمسة الماضية، بناءً على النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال السنوات العشرة الماضية. بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  حددت قيمها بصفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ)

#### ب) التغير القياسي في التضخم خلال الخمسة سنوات الماضية:

تم استخدام مؤشر سعر المستهلك (CPI) لقياس التضخم بالنسبة لهذا المكون. وتم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لترتيب الدول و الصيغة هي  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في

مستوى هامش الدخل بالدولار الأمريكي				
>150000	150000-50000	50000-25000	<25000	الهامش الأعلى لمعدل الضرائب
10	10	10	10	أقل من 20٪
10	10	9	9	25-21
9	9	8	8	30-26
8	8	7	7	35-31
7	7	6	6	40-36
6	6	5	5	45-41
5	5	4	4	50-46
4	4	3	3	55-51
3	3	2	2	60-56
2	2	1	1	65-61
1	1	.	.	70-66
.	.	.	.	أكبر من 70٪

المصدر: البنك الدولي (2005أ): إيرنست ويانج (2003)

مستوى هامش الدخل حسب قيمة الدولار الأمريكي خلال الأعوام 1982-84				
أكثر من 150000	150000-50000	50000-25000	أقل من 25000	الهامش الأعلى لمعدل الضرائب
10	10	10	10	أقل من 20٪
10	10	9	9	25-21
9	9	8	8	30-26
8	8	7	7	35-31
7	7	6	6	40-36
6	6	5	5	45-41
5	5	4	4	50-46
4	4	3	3	55-51
3	3	2	2	60-56
2	2	1	1	65-61
1	1	.	.	70-66
.	.	.	.	أكبر من 70٪

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ج) وجوارتني ولوسون ٢٠٠٥

#### ب) الفرق بين سعر الصرف الرسمي و سعر السوق السوداء

تم إستعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول:  $(V_{min}-V_{ma}) / (V_{i}-V_{max})$  مضروبا في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  سعر الصرف في السوق السوداء بالنسبة للدولة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  حددت بصفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البحوث المالي (٢٠٠٣)

#### ج) الضوابط على حرية المواطنين للإرتباط بالتبادل في سوق رأس المال مع الأجانب- محددات رأس المال من بين ١٣ فئة من فئات صندوق النقد الدولي

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ)

#### المنطقة (٥)

تنظيم الإئتمان والعمل والأعمال التجارية

#### أ) قوانين سوق الإئتمان

##### ١. ملكية البنوك

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣)

##### ٢. المنافسة: منافسة البنوك المحلية من قبل البنوك الأجنبية

إذا قامت الدولة بالموافقة على كل أو أغلب طلبات البنوك الأجنبية و إذا كانت البنوك الأجنبية تمتلك جزءا كبيرا من الموجودات في قطاع البنوك بالتالي فإن هذه الدولة ستحصل على تصنيف عالي بناء على الجدول التالي:

#### معدل رفض ترخيص البنوك الأجنبية (الرفض/الطلبات)

٥٠-١٠٠٪	صفر-٤٩٪	صفر٪	
٥	٨	١٠	٨٠-١٠٠٪
٤	٧	٩	٤٠-٧٩٪
٣	٦	٨	صفر-٣٠٪

موجودات البنك الأجنبي من  
مجموع موجودات قطاع البنوك

المصدر: مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣)

٣. تجنب التحكم بسعر الفائدة وقوانينه التي تقود إلى أسعار فائدة سلبية حقيقية. تم استخدام البيانات المتعلقة بأساليب السيطرة على سوق الائتمان وقوانينها لبناء تدخلات تصنيفية. الدول ذات أسعار الصرف التي تتحد بواسطة قوى السوق والسياسات المالية المستقرة و الإيداعات الحقيقية الإيجابية و معدلات الإقراض أحزرت هذه الدول مراكز متقدمة في التصنيف الكلي. عندما يتم تحديد أسعار الفائدة بصورة أساسية بواسطة قوى السوق والقيم الفعلية الإيجابية فإن هذه الدول تصنف في المرتبة رقم ١٠. في حين إذا كانت أسعار الفائدة هي المحدد الرئيسي إلا أن القيم الفعلية تكون سلبية إلى حد ما في بعض الأحيان (أقل من ٥٪) أو أن التفاوت بين نسب الإيداع و معدلات الإقراض كانت كبيرة (٨٪ أو فما فوق). فإن هذه الدول تعطى التصنيف رقم ٨. عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض سلبية بشكل ثابت و بقيمة مفردة أو أن الاختلاف بينهما يتم السيطرة عليه من قبل الحكومة فإن هذه الدول تصنف بالمركز السادس. و عندما تكون الإيداعات أو معدلات الإقراض ثابتة بواسطة الحكومة وعندما تكون القيم الفعلية عادة سلبية بمعدل قيمة مفردة فإن هذه الدول يتم تصنيفها في المركز الرابع. عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض سلبية بمعدل قيمة ثنائية فإن هذه الدول تنال تصنيف في المركز الثاني. يتم منح التصنيف (صفر) عندما تكون الإيداعات الحقيقية أو معدلات الإقراض محددة

عشرة. حيث تمثل  $V_i$  الانحراف المعياري للدولة بالنسبة لمعدل التضخم السنوي خلال السنوات الخمس الأخيرة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  تم تحديدها بصفر و ٢٥٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) وقاعدة بيانات أكونستاتس ٢٠٠٥.

### ج) معدل التضخم الحالي

تم استخدام مؤشر سعر المستهلك (CPI) لقياس التضخم بالنسبة لهذا المكون. وتم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  معدل التضخم لأقرب سنة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  تم تحديدها بصفر و ٥٠٪ على التوالي: كلما انخفض معدل التضخم كلما ارتفعت مرتبة التصنيف.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) وقاعدة بيانات أكونستاتس ٢٠٠٥.

### د) حرية إمتلاك حسابات بنكية بالعملة الأجنبية محلياً وخارجياً

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ)

### المنطقة (٤)

الحرية في التجارة على المستوى الدولي:

### ١) الضرائب على التجارة الدولية

١. العائدات من الضرائب على التجارة الدولية كنسبة مئوية من الصادرات والواردات كانت الصيغة التي استعملت لقياس التقييم في هذا المكون هي:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  الإيرادات المشتقة من الضرائب على التجارة الدولية كمساهمة قطاع التجارة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  حددت بصفر و ١٥٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب و ٢٠٠٤ ج)

### ٢. المعدل المتوسط للتعريف

تم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل ضرب المعدل المتوسط للتعريف للدولة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  حددت بصفر و ٥٠٪ على التوالي.

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب و ٢٠٠٤ ج) وجوارتني ولوسون ٢٠٠٥

### ٣. الإنحراف المعياري لمعدل التعريف

بالمقارنة مع التعريف الموحدة، فإن الاختلاف الواسع في معدل التعريف يحدث أثراً مقيداً على التجارة وبالتالي على الحرية الاقتصادية، لذا فإن الدول ذات التفاوتات الكبيرة في معدلات التعريف يجب أن تحصل على مراكز متدنية في التصنيف. تم استعمال الصيغة التالية لتحديد التصنيف ذو المقياس من صفر إلى ١٠ بالنسبة لتحديد مراكز الدول:  $(V_i - V_{max}) / (V_{min} - V_{max})$  مضروباً في عشرة. حيث تمثل  $V_i$  الانحراف المعياري لمعدل التعريف في الدولة، بينما قيم  $V_{max}$  و  $V_{min}$  حددت بصفر و ٢٥٪ على التوالي.

- آيال ي. ب. وك. جورجى (١٩٩٨) مكونات الحرية الاقتصادية والنمو: دراسة بحثية. "مجلة مناطق التنمية ٣٢ (الربيع) ٣٨-٣٢٧
- سالم بن ناصر الإسماعيلي، أميلا كارابيجوفيتش وفريد ماك ماهون (٢٠٠٥) "الحرية الاقتصادية للعالم العربي" أوغيسكو لوبيز كارلوس و كلوز سكواب "تقرير تنافسية العالم العربي ٢٠٠٥" (جنيف: منتدى الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٥) ١٢٩-١٤١
- بينجوا م. و ب. سانثيز روبلز (٢٠٠٣) "الإستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية والنمو: دليل جديد من أمريكا اللاتينية." "المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، ٣، ١٩ (سبتمبر) ٤٥-٥٢٩
- بيرجرين، نيكلاس (٢٠٠٣). "فوائد الحرية الاقتصادية": مسح. "المسح المستقل ٢، ٨ (الخريف): ١٩٣-٢١١
- كارلوسن، ف. و س. لاندسون (٢٠٠٢). "الحرية الاقتصادية والنمو": تفكيك الآثار. "الخيار العام" ٤/٣، ١١٢ (سبتمبر) ٤٤-٣٣٥.
- داوسون جي دبليو (١٩٩٨). "المؤسسات والإستثمار والنمو: دليل بيانات لكل القطر" الإستفهام الإقتصادي " ٣٦ (أكتوبر): ١٩-٦٠٣
- (٢٠٠٣) "الضحايا في الحرية لأعلاقات النمو". "المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، ٣، ١٩ (سبتمبر) ٤٧٩-٩٥
- دي هان و جي ي سترم (٢٠٠٠) "حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الإقتصادي". "المجلة الأوروبية للاقتصاد السياسي، ٤١: ٢١٥-٤١
- دي هان و جاكوب و سى ل جي سيرمان (١٩٩٨) "دليل إضافي العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الإقتصادي": الخيار العام ٩٥: ٨٠-٣٦٣
- إيستون، س. ت. م. و أولكر (١٩٩٧) "الدخل، النمو والحرية الاقتصادية" إستعراض الإقتصاد الأمريكي ٢، ٨٧ (مايو): ٣٢٨-٣٢٢
- قاعدة بيانات إيكونستاتس (٢٠٠٥). متفر على الشبكة العالمية للمعلومات على الرابط التالي  
www.econstats.com/home.htm اعتبار من سبتمبر ٢٠٠٥
- إيرنست و يانج (٢٠٠٣). إيرنست و يانج في العالم الثالث، جمع و طبع بواسطة ماتب إيرنست و يانج عبر الإقليم جريسورلد دي تي (٢٠٠٤) "التجارة كشرط للحرية: كيف تخصب الأسواق المفتوحة التربة للديمقراطية" تحليل السياسة التجارية رقم ٢٦ (يناير). واشنطن دي سي: معهد كاتو
- جوارتنى و جيمس و روبرت لوسون (٢٠٠٤) الحرية الاقتصادية للعالم: ٢٠٠٤ تقرير سنوي: فانكوفر معهد الفريسر موجود على شبكة الإنترنت في الموقع [www.freetheworld.com](http://www.freetheworld.com)
- جوارتنى و جيمس و روبرت لوسون و والتر بلوك (١٩٩٦) الحرية الاقتصادية للعالم ١٩٧٥-١٩٩٥: تقرير سنوي: فانكوفر. معهد الفريسر
- جوارتنى و جيمس و روبرت لوسون و إيريك جارتزيك (٢٠٠٥) الحرية الاقتصادية للعالم ٢٠٠٥: تقرير سنوي: فانكوفر. معهد الفريسر موجود على شبكة الإنترنت في الموقع [www.freetheworld.com](http://www.freetheworld.com)
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ أ) تقرير سنوي حول ترتيبات التبادل و ضوابط التبادل واشنطن دي سي IMF
- صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ب) تقرير سنوي حول الكتاب السنوي لإحصاءات التمويل الحكومي دي سي IMF

بواسطة الحكومة و عندما تكون الأسعار الحقيقية سلبية و برقم مكون من خانتين على نحو متكرر أو في حالات أن يزيح التضخم المنفلت سوق الائتمان.

المصدر: صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ج) و البنك الدولي (٢٠٠٥ أ)

- ٤- الحصول على الائتمان
  - أ- مؤشر الحقوق القانونية
  - ب- مؤشر المعلومات الائتمانية
- المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

#### ب) تنظيم سوق العمل

١. مؤشر الصرامة في التوظيف
- أ) مؤشر صعوبة التوظيف
- ب) مؤشر صرامة ساعات العمل
- ت) مؤشر صعوبة الفصل من الخدمة

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٢. تكلفة التوظيف (نسبة مئوية من الراتب)
- المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٣. تكاليف الفصل من الخدمة (أجور الاسابيع)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٤. استعمال المجندين للحصول على أفراد من المؤسسة العسكرية
- المصدر: جوارتني ولوسون ٢٠٠٥

#### ج) تنظيم الأعمال التجارية:

١. إنشاء عمل تجاري (سهولة إنشاء عمل تجاري)

أ. عدد الإجراءات

ب. الفترة الزمنية (أيام)

ت. التكلفة (نسبة مئوية من الدخل السنوي)

ث. الحد الأدنى من رأس المال (نسبة مئوية من الدخل السنوي)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

٢. إغلاق عمل تجاري (الصعوبة في إغلاق عمل تجاري)

أ. الوقت (سنوات)

ب. التكلفة (نسبة مئوية من العقار)

ت معدل تجاوز المشاريع المتعثرة (سنتات من الدولار)

المصدر: البنك الدولي (٢٠٠٥ ب)

عرفان وتقدير:

يود المؤلفون أن يشيدوا بمساهمة كل من دكتور ميكائيل والكر- كبير الزملاء في معهد فريزر و جيمس جوارتني من جامعة ولاية فلوريدا و وروبرت لوسون من جامعة العاصمة على أفكارهم القيمة و مساهماتهم البناءة. ونشكر مجموعة بي رأس على كرمها في توفير البيانات. نود أيضا أن نتقدم بالشكر إلى السيد أوغستو لوبيز كلاروس و كلوز سكواب لأفكارهم البناءة ولمساهماتهم في إعداد الطبعة الأولى من هذا المؤشر.

التقرير مدعوم بمنحة من مؤسسة جون تمبلتون

---

#### ملاحظة هامة

الأفكار الواردة تعبر عن الآراء الفردية للمؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة جون تمبلتون أو أي من الداعمين أو الموظفين أو أمناء معهد فريزر

حقوق الطبع (٢٠٠٥) محفوظة لدى معهد فريزر. كل الحقوق محفوظة. لا يمكن إعادة إنتاج أي جزء من هذا المستند بأي طريقة كانت دون الحصول على موافقة كتابية فيما عدا حالات الاقتباس الموجزة في المواضيع والمراجعات النقدية.



صندوق النقد الدولي (٢٠٠٤ ج) تقرير سنوي حول الكتاب السنوي لإحصاءات التمويل الدولي دي سي IMF

لوبيز كارلوس وأوغيسستو وكلوز سكواب (٢٠٠٥) تنافسية العالم العربي، تقرير، جنيف: منتدى الإقتصاد العالمي  
بحث مالي (٢٠٠٣) صيارفة (MRI) الدليل للعملاء الأجنبية (الطبعة التاسعة والأربعين). هيوستن. TX مؤسسة البحث  
المالي.

مجموعة (PRS) (١٩٧٩-٢٠٠٤) الدليل الدولي لمخاطرة الدولة أيسست سايراكوز نيو يورك (PRS)

البنك الدولي (٢٠٠٥ أ) مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ واشنطن دي سي البنك الدولي  
(٢٠٠٥ ب) قاعدة بيانات دوينج بيزنس موجودة على الإنترنت في الموقع التالي

<http://rru.worldbank.org/DoingBusiness/>

(٢٠٠٥ ج) مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٥ واشنطن دي سي البنك الدولي للتعمير والتنمية والبنك الدولي

مجموعة البنك الدولي (٢٠٠٣). مسح البنك الدولي عن لوائح البنك والإشراف، ويوجد على الموقع التالي على الإنترنت:

[http://www.worldbank.org/research/interest/2003\\_bank\\_survey/2003\\_bank\\_regulatrion\\_database.htm](http://www.worldbank.org/research/interest/2003_bank_survey/2003_bank_regulatrion_database.htm)

اليمن ٦	الامارات	تونس ٦,٦	سوريا ٧,٩	السعودية ٢,٣	قطر	عمان ٣,٨	المغرب ٥,٩	موتانيا ٦,٩	ليبيا ٦,٢
٠	٦,٠	٢,٠	٠,٠			٩,١	٤,٠		
٧,٠	١٠,٠	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠		
٧,٣	٨,٠	٥,٢	٥,٣	١,٦		٦,٢	٤,٦		
٣	٢	١١	١٠	٨		٧	١٢		
اليمن ٩٧,٤	الامارات	تونس ٦,٦	سوريا ٧,٧	السعودية ٢,٥	قطر	عمان ٣,٨	المغرب ٦,١	موتانيا ٦,٩	ليبيا ٦,٢
	٦,٠	٢,٠	٠,٠			٩,١	٤,٠		
٧٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٨,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٤,٠		
٧,٢	٨,٠	٥,٢	٥,٢	٦,٣		٦,٢	٤,٧		
٣	٢	١٠	١٠	٧		٨	١٢		

اليمن ٦,٧	الامارات ٨,٣	تونس ٣,٣	سوريا ٨,٣	السعودية ٦,٧	قطر ٨,٣	عمان ٦,٧	المغرب	موتانيا	ليبيا ٥,٠
٣,٣	٦,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣٨,٣	٨,٣	٨,٣		٦,٧
٨,٧	٩,٤	٨,٥	٦,١	٩,٥		٩,١	٨,٧	٨,٦	
٧,٥	٩,٠	٨,٠	٨,٥	٨,٥		٨,٥	٩,٠	٨,٥	
٩,٨	٩,٩	٩,٤	٩,٧	١٠,٠		٩,٨	٩,٢	٩,٥	
٧,٨	٩,٤	٨,٠	٠,٠	١٠,٠		٩,٠	٨,٠	٧,٨	
٧,٣	٥,٥	٩,٧	٥,٥	٦,٧		٦,٨	٨,٩	٧,٦	
٤,٥	١,١	٩,٤	٢,٣	٣,٠		٣,٦	٨,٧	٦,٤	
٧,٧	٥,٩	١٠,٠	٥,٥	٧,٧		٧,٠	٥,٨	٧,٣	
٩,٨	٩,٥	٩,٧	٨,٨	٩,٤		٨,٩	٩,٥	٩,٠	
٦,٥	٧,٥	٨,٣	٥,٨	٨,٢	٧,٥	٨,١	٨,٢	٨,١	٥,٨
١١	٧	١	١٤	٢	٧	٤	٢	٤	١٤
اليمن ٦,٧	الامارات ٨,٣	تونس ٦,٧	سوريا ٣,٣	السعودية ٨,٣	قطر ٦,٧	عمان ٨,٣	المغرب ٦,٧	موتانيا	ليبيا ٥,٠
٣,٣	٦,٧	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	١٠,٠		٦,٧
٨,٧	٩,٤	٨,٥	٦,١	٩,٥		٩,١	٨,٧	٨,٦	
٧,٥	٩,٠	٨,٠	٨,٥	٨,٥	٨,٥		٨,٥	٩,٠	٨,٥
٩,٨	٩,٩	٩,٤	٩,٧	١٠,٠		٩,٨	٩,٢	٩,٥	
٧,٣	٥,٥	٩,٧	٥,٥	٦,٧		٦,٨	٨,٩	٧,٦	
٤,٥	١,١	٤,٩	٣,٢	٣,٠		٦,٣	٨,٧	٦,٤	
٧,٧	٩,٥	١٠,٠	٥,٥	٧,٧		٧,٠	٨,٥	٧,٣	
٩,٨	٩,٥	٩,٧	٨,٨	٩,٤		٩,٨	٩,٥	٩,٠	
٦,٥	٧,٥	٨,٣	٥,٨	٨,٢	٧,٥	٨,١	٨,٦	٨,١	٥,٨
١١	٧	٢	١٤	٣	٧	٤	١	٤	١٤

الجدول ١: القطاع ١. حجم الانفاق الحكومي والضرائب الحكومية والمؤسسات الحكومية

لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٨,٤	٣,٩	٦,٢	٧,٨	٤,٧	٥,٧	أ- نسبة الانفاق الحكومي العام من اجمالي الاستهلاك
٩,١		٨,٨	٩,٢	٩,٢	٥,٩	ب- نسبة المنقولات والدعم الحكومي من اجمالي الدخل المحلي
	٦,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠	ج- المؤسسات الحكومية والاستثمار كنسبة من اجمالي الاستثمارات
١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	د- أعلى معدل هامش (ضريبة دخل مطبق)
٩,٢	٦,٦	٥,٥	٧,٠	٧,٠	٣,٩	العلامة الاحصائية للقطاع ١
١	٦	٩	٤	٤	١٣	الدرجة للقطاع ١
لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٢
٨,٣	١,٤	٦,٤	٨,٥	٤,٧	٥,٦	أ- نسبة الانفاق الحكومي العام من اجمالي الاستهلاك
٩,١		٨,٩	٩,٢	٩,٢	٥,٩	ب- نسبة المنقولات والدعم الحكومي من اجمالي الدخل المحلي
	٦,٠	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٠	ج- المؤسسات الحكومية والاستثمار كنسبة من اجمالي الاستثمارات
١٠,٠	١٠,٠	٧,٠	٧,٠	١٠,٠	١٠,٠	د- أعلى معدل هامش (ضريبة دخل مطبق)
٩,١	٦,٧	٥,٦	٢,٧	٧,٠	٨,٣	العلامة الاحصائية للقطاع ١
١	٦	٩	٣	٥	١٣	الدرجة للقطاع ١

الجدول ٢: القطاع ٢. البنية القانونية والأمنية لحقوق الملكية

لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٣,٣	٨,٣	٨,٣	٥,٠	٥,٠	٠,٠	أ- تدخل العسكريين في حكم القانون والممارسات السياسية
٦,٧	٨,٣	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٣,٣	ب- تكاملية النظام القانوني
٨,١	٨,٥	٧,٧	٧,٧	٦,٣	٦,٣	ج- معايير تسجيل حقوق الملكية الفكرية وسهولة عمليات تسجيلها
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٥,٢	٥,٢	(١) - عدد الاجراءات
٩,٧	٩,٢	٩,٨	٨,٠	٩,٥	٩,٥	(٢) الوقت الذي يستغرقه التسجيل بالأيام
٨,١	٩,٨	٧,٦	٨,٠	٧,١	٧,١	(٣) تكلفة تقييم حقوق الملكية
٦,١	١,٦	٩,٦	٨,٥	٦,١	٦,١	د- تعزيز الاتفاقيات .... ونزاعات عمليات الدفع
٤,٠	١,٣	٣,٢	٦,٠	٩,١	٩,١	(١) عدد الاجراءات
٥,٢	٧,٥	٧,٨	٧,٣	٧,٣	٧,٣	(١) الايام التي تستغرقها الاجراءات
٩,١	٩,٦	٩,٨	٩,٤	٩,٠	٩,٠	(٣) تكلفة الديون %
٦,١	٧,٨	٧,٤	٦,٣	٧,٦	٩,٣	العلامة الاحصائية للقطاع ٢
١٣	٦	٩	١٢	١٠	١٦	درجة القطاع ٢
لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٢
٣,٣	٨,٣	٨,٣	٥,٠	٥,٠	٠,٠	أ- تدخل العسكريين في حكم القانون والممارسات السياسية
٦,٧	٨,٣	٦,٧	٦,٧	٨,٣	٣,٣	ب- تكاملية النظام القانوني
٨,١	٨,٥	٧,٧	٧,٧	٦,٣	٦,٣	ج- معايير تسجيل حقوق الملكية الفكرية وسهولة عمليات تسجيلها
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٧,٠	٥,٢	٥,٢	(١) - عدد الاجراءات
٩,٧	٩,٢	٩,٨	٨,٠	٩,٥	٩,٥	(٢) الوقت الذي يستغرقه التسجيل بالأيام)
٦,١	٦,١	٦,٩	٥,٨	٦,١	٦,١	(٣) تكلفة تقييم حقوق الملكية
٤,٠	٣,١	٣,٢	٦,٠	٩,١	٩,١	د- تعزيز الاتفاقيات .... ونزاعات عمليات الدفع
٥,٢	٧,٥	٧,٨	٧,٣	٧,٣	٧,٣	(١) عدد الاجراءات
٩,١	٩,٦	٩,٨	٩,٤	٩,٠	٩,٠	(١) الايام التي تستغرقها الاجراءات
٦,١	٧,٨	٧,٤	٦,٣	٦,٧	٩,٣	(٣) تكلفة الديون %
١٣	٦	٩	١٢	١٠	١٦	العلامة الاحصائية للقطاع ٢

اليمن ٨,٣	الامارات ٨,٢	تونس ٩,٣	سوريا ٧,٢	السعودية ٨,٥	قطر	عمان ٩,٣	المغرب ٨,٦	موتانيا ٨,٥	ليبيا
٨,٧	٩,٧	٩,٩	٨,٤	٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٧	٧,٩
٧,٨	٩,٤	٩,٥	٩,٠	٩,٩	٩,٥	٩,٩	٩,٨	٩,٠	٩,٦
١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠
٨,٧	٩,٣	٧,٢	٧,٤	٩,٥	٩,٧	٩,٧	٧,٠	٨,٠	٧,٥
١٠	٨	١٤	١٣	٤	١	١	١٥	١١	١٢
اليمن ٨,٥	الامارات ٨,٢	تونس ٩,٢	سوريا ٨,٠	السعودية ٨,٨	قطر	عمان ٩,٣	المغرب ٨,٦	موتانيا ٨,٨	ليبيا
٨,٦	٩,٧	٩,٨	٨,٨	٩,٧	٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٢	٧,٥
١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٩,٩	٩,٤	٩,٢	٨,٠
١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠
٨,٧	٩,٣	٧,١	٧,٩	٩,٦	٩,٩	٩,٧	٦,٩	٨,١	٦,٨
١٠	٩	١٣	١٢	٤	١	٢	١٤	١١	١٥

اليمن	الامارات	تونس	سوريا	السعودية	قطر	عمان	المغرب	موتانيا	ليبيا
		٦,١	٧,١	٨,٧		٩,٠	٣,٠	٧,٦	٦,٠
		٨,٣							
		٩,٤	٧,١	٨,٧		٨,٤	٤,٢	٧,٦	٦,٠
		٥,٠				٩,٥	١,٨		
١٠,٠	١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩	١٠,٠	٥,٨
٦,٩	٦,٢	٨,٠	٠,٠	٥,٤	٨,٥	٦,٤	١,٥	١,٧	٠,٠
٨,٥	٨,١	٤,٩	٤,١	٨,٠	٩,٢	٨,٤	٤,٢	٦,٤	٩,٣
٣	٥	١٢	١٥	٦	١	٤	١٤	١٠	١٦
اليمن	الامارات	تونس	سوريا	السعودية	قطر	عمان	المغرب	موتانيا	ليبيا
		٦,٠	٧,١	٨,٦		٩,٠	٣,٠	٧,٦	٦,٠
		٨,١							
		٤,٩	٧,١	٨,٧		٨,٤	٤,٢	٧,٦	٦,٠
		٥,٠				٩,٥	١,٨		
١٠,٠	١٠,٠	٧,٨	٥,٣	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٧,٩	١٠,٠	٥,٨
٦,٩	٦,٢	٨,٠	٠,٠	٥,٤	٨,٥	٦,٤	١,٥	١,٧	٠,٠
٨,٥	٨,١	٤,٨	٤,١	٨,٠	٩,٢	٨,٤	٤,٢	٦,٤	٣,٩
٣	٥	١٢	١٥	٦	١	٤	١٤	١٠	١٦

الجدول ٣: القطاع ٣. امكانية الوصول الى السيولة النقدية الحرة

لبنان	الكويت	الاردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٩,٣	٦,٩	٨,٤	٨,٩	٨,٢	٧,٧	أ- معدل النمو السنوي لضخ الأموال الواردة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ناقصا معدل النمو السنوي الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمسة سنوات الأخيرة
٩,٦	٩,٧	٩,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٤	ب- معدل التغيير في التضخم خلال السنوات الخمسة الأخير
٩,٧	٩,٨	٩,٥	٩,١	٩,٨	٩,٥	ج- معدل التضخم الأخير
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	د- حرية امتلاك العملات الأجنبية وفتح حسابات مصرفية في الداخل والخارج
٩,٧	٩,١	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٦,٦	المعدل الاحصائي للقطاع ١٣
١	٩	٥	٥	٥	١٦	درجة القطاع ٣
لبنان	الكويت	الاردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٢
٩,٦	٨,٧	٩,٤	٩,٠	٨,٢	٧,٢	أ- معدل النمو السنوي لضخ الأموال الواردة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ناقصا معدل النمو السنوي الحقيقي في إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الخمسة سنوات الأخيرة
٩,٢	٩,٦	٩,٦	٩,٨	٩,٦	٩,٢	ب- معدل التغيير في التضخم خلال السنوات الخمسة الأخير
٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٥	٩,٨	٩,٧	ج- معدل التضخم الأخير
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	د- حرية امتلاك العملات الأجنبية وفتح حسابات مصرفية في الداخل والخارج
٩,٦	٩,٥	٩,٧	٩,٦	٩,٤	٥,٦	المعدل الاحصائي للقطاع ٣
٤	٧	٢	٤	٨	١٦	درجة القطاع ٣

الجدول ٤: القطاع ٤. حرية التجارة العالمية

لبنان	الكويت	الاردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٧,٩	٩,٣	٦,٣	٦,٠	٩,٢	٥,٢	أ- الضرائب على التجارة العالمية
٧,٢		٧,٩	٥,٩	٩,٢	٤,٩	١- العائدات من الضرائب على التجارة العالمية كنسبة الصادرات زائدا الواردات
٨,٥	٩,٣	٧,١	٦,٢		٦,٣	٢- المعدل الأساسي للتعرفة
		٣,٨			٤,٣	٣- مقياس انحراف معدل التعرفة
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	٨,١	ب- الفرق بين السعر الرسمي لصرف العملات وسعر السوق السوداء
٦,٢	٤,٦	٧,٧	٥,٤	٦,٩	٨,٠	ج- المحظورات المتعلقة بحرية دخول المواطنين في عمليات تبادل مع المؤشرات الأجنبية في لاجانب في اسواق المال وفق التحكم في ١٣ فئة من عنق
٨,٠	٨,٠	٨,٠	٦,٥	٧,٨	٧,٤	المعدل الاحصائي للقطاع ٤
٦	٦	٦	١١	٢	١٣	٦ درجة القطاع ٤
لبنان	الكويت	الاردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٧,٩	٩,٣	٦,٢	٦,٠	٩,٣	٥,٢	أ- الضرائب على التجارة العالمية
٧,٢		٧,٧	٥,٩	٩,٣	٤,٩	١- العائدات من الضرائب على التجارة العالمية كنسبة الصادرات زائدا الواردات
٨,٥	٩,٣	٧,١	٦,٢		٦,٣	٢- المعدل الأساسي للتعرفة
		٣,٨			٤,٣	٣- مقياس انحراف معدل التعرفة
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٥	١٠,٠	٨,١	ب- الفرق بين السعر الرسمي لصرف العملات وسعر السوق السوداء
٦,٢	٤,٦	٧,٧	٥,٤	٦,٩	٨,٠	ج- المحظورات المتعلقة بحرية دخول المواطنين في عمليات تبادل مع المؤشرات الأجنبية في لاجانب في اسواق المال وفق التحكم في ١٣ فئة من عنق
٨,٠	٨,٠	٨,٠	٥,٦	٨,٧	٤,٧	المعدل الاحصائي للقطاع ٤
٦	٦	٦	١١	٢	١٣	درجة القطاع ٤

اليمن	الامارات	تونس	سوريا	السعودية	قطر	عمان	المغرب	موتانيا	ليبيا
٦,٣	٥,٦	٥,٦	٦,٣	٥,٧	٦,٥	٧,٤	٦,٠	٦,٧	
	٨,٠	٨,٠		٣,٠	٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠	
	٨=,٠	٨,٠		٣,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠		
١٠,٠			١٠,٠			١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠
٢,٧	٣,٧	٣,٧	٢,٥	٦,٢	١,٥	١,٨	٤,٣		
٢,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٢,٠	٧,٠		
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠,٠	٨,٣	٠,٠	٧,١	٧,١		
٥,٦	٧,٣	٥,٧	٤,٧	٨,١	٨,٦	٥,٣	٤,٥		
٦,٣	٦,٧	٤,٦	٦,٠	٨,٧	٦,٥	٤,٠	٢,٧		
٦,٣	٦,٧	٤,٦	٦,٠	٨,٧	٥,٦	٠,٠	٠,٠		
٢,٠	٢,٠	١٠,٠	٤,٠	٦,٠	٤,٠	٦,٠	٤,٠		
٧,٠	٨,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٦,٠	٤,٠		
٦,٩	٧,٧	٦,٦	٦,٩	٨,٠	٨,٤	٦,٨	٦,٩		
٩,١	٤,٩	٨,٥	٥,٨	٥,٨	٩,٣	٥,٦	٨,٤		
٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠	١,٠	
٦,٩	٧,٢	٨,٢	٦,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٣	٦,٩		
٦,٠	٧,٦	٨,٨	٥,٤	٦,٩	٨,٥	٩,١	٧,٠		
٤,١	٤,١	٥,٩	٤,١	٣,٥	٥,٩	٨,٢	٤,٧		
٧,٠	٧,٤	٩,٤	٧,٨	٦,٩	٨,٤	٩,٦	٦,٠		
٨,٣	٩,٧	٩,٩	٩,٨	٩,٥	١٠,٠	٩,٩	٩,٠		
٤,٧	٩,٢	٩,٩	٠,٠	٧,٦	٩,٨	٨,٦	٨,٣		
٧,٨	٦,٩	٧,٦	٧,٣	٧,٢	٦,٧	٧,٥	٦,٧		
٧,٣	٥,١	٩,١	٦,١	٧,٥	٣,١	٨,٥	٢,١		
٩,١	٦,١	٩,٢	٨,٩	٧,٢	٩,٦	٧,٧	٩,٨		
٦,٩	٩,٤	٤,٤	٦,٩	٦,٩	٧,٣	٦,٢	٩,١		
٦,٣	٦,٧	٦,٥	٥,٨	٧,٠	٧,٨	٦,٥	٦,٠		
٩	٦	٧	١١	٥	٢	٧	١٠		
اليمن	الامارات	تونس	سوريا	السعودية	قطر	عمان	المغرب	موتانيا	ليبيا
٦,٣	٥,٦	٥,٦	٦,٣	٥,٧	٦,٥	٧,٤	٦,٠	٦,٧	
	٥,٠	٥,٠		٨,٠	٥,٠	١٠,٠	٥,٠		
	٨,٠	٨,٠		٣,٠	٨,٠	٨,٠	٨,٠		
١٠,٠			١٠,٠			١٠,٠	٩,٠	٩,٠	١٠,٠
٢,٧	٣,٧	٣,٧	٢,٥	٦,٢	١,٥	١,٨	٤,٣		
٢,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٢,٠	٧,٠		
٣,٣	٣,٣	٣,٣	٠,٠	٨,٣	٠,٠	١,٧	١,٧		
٥,٦	٧,٣	٥,٧	٤,٧	٨,١	٨,٦	٥,٣	٤,٥		
٦,٣	٦,٧	٤,٦	٦,٠	٨,٧	٦,٥	٤,٠	٢,٧		
١٠,٠	١٠,٠	٣,٩	٨,٩	١٠,٠	٥,٦	٠,٠	٠,٠		
٢,٠	٢,٠	١٠,٠	٤,٠	٦,٠	٤,٠	٦,٠	٤,٠		
٧,٠	٨,٠	٠,٠	٥,٠	١٠,٠	١٠,٠	٦,٠	٤,٠		
٦,٩	٧,٧	٦,٦	٩,٩	٨,٠	٦,٤	٦,٨	٦,٩		
٩,١	٤,٩	٨,٥	٥,٨	٥,٨	٩,٣	٥,٦	٨,٤		
٠,٠	١٠,٠	٣,٠	٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٦,٠	٠,٠	١,٠	
٦,٩	٧,٢	٨,٢	٦,٤	٧,٠	٧,٦	٨,٣	٦,٩		
٦,٠	٧,٦	٨,٨	٥,٤	٦,٩	٨,٥	٩,١	٧,٠		
٤,١	٤,١	٥,٩	٤,١	٣,٥	٥,٩	٨,٢	٤,٧		
٧,٠	٤,٧	٩,٤	٧,٨	٦,٩	٨,٤	٩,٦	٦,٠		
٨,٣	٩,٧	٩,٩	٩,٨	٩,٥	١٠,٠	٩,٩	٩,٠		
٤,٧	٩,٢	٩,٩	٠,٠	٧,٦	٩,٨	٨,٦	٨,٣		
٧,٨	٦,٩	٧,٦	٧,٣	٧,٢	٦,٧	٧,٥	٦,٧		
٧,٣	٥,١	٩,١	٦,١	٧,٥	٣,١	٨,٥	٢,١		
٩,١	٦,١	٩,٢	٨,٩	٧,٢	٩,٦	٧,٧	٨,٩		
٦,٩	٩,٤	٤,٤	٦,٩	٦,٩	٧,٣	٦,٢	٩,١		
٦,٣	٦,٧	٦,٥	٥,٨	٧,٠	٧,٨	٦,٥	٦,٠		
٩	٦	٧	١١	٥	٢	٧	١٠		

الجدول ٥: القطاع ٥. اللوائح الخاصة بالاعتمادات والقوى العاملة والتجارة

لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٨,٣	٨,٥	٧,٢	٤,٣	٩,٠	٩,٤	أ- لوائح سوق الاعتمادات
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٢,٠	١٠,٠	٠,٠	١- ملكية البنوك
٨,٠	٨,٠	٤,٠	٣,٠	٧,٠	٨,٠	٢- التنافس : بنوك داخلية تواجه المنافسة من بنوك أجنبية
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٣- اساليب التحكم في اسعار الفائدة ولوائح التحكم فيها مما يقود الى اضعاف السلبية على المعدلات الحقيقية للفائدة
٥,٣	٥,٨	٤,٧	٢,٢		١,٥	٤- والحصول على الاعتمادات
٤,٠	٥,٠	٦,٠	١,٠		٣,٠	أ- مؤشر الحقوق القانونية
٧,٦	٧,٦	٣,٣	٣,٣		٠,٠	ب- مؤشر المعلومات الاعتمادية
٦,٤	٨,٤	٧,٥	٢,٨		٥,٠	د لوائح وقوانين سوق القوى العاملة
٧,٦	٨,٠	٦,٦	٤,٧		٤,٩	١- رسوخ وصلابة عمليات التوظيف
٦,٧	١٠,٠	٨,٩	١٠,٠		٥,٦	أ- العجز في مؤشر الاجور
١٠,٠	٤,٠	٦,٠	٢,٠		٤,٠	ب- رسوخ وصلابة مؤشر ساعات العمل
٦,٠	١٠,٠	٥,٠	٢,٠		٥,٠	ج- عجز مؤشر الاجور
٦,١	٨,٠	٨,٠	٥,٣		٥,٠	أ- تكلفة الاجور والمرتببات
٩,١	٧,٧	٥,٢	١,٤		٩,١	٣- تكلفة الاجور الاسبوعية
٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١,٠	٤- استخدام الخدمة الالزامية للحصول على افراد للعمل في القوات العسكرية
٧,٩	٧,٦	٧,٥	٧,٥		٧,٧	اللوائح والقوانين التجارية
٨,٦	٧,٩	٧,٧	٧,٩		٧,٩	١- بدء العمل التجارية ومدى سهولة بدء العمل التجاري
٧,٦	٣,٥	٤,٧	٥,٣		٢,٩	أ- عدد الاجراءات
٧,٨	٨,٤	٨,٣	٨,٤		٨,٨	ب- الفترة من حيث عدد الأيام
٩,٢	١٠,٠	٩,٧	٩,٣		٩,٨	ج- تكلفة معدل دخل الفرد
٩,٩	٩,٧	٨,٠	٨,٦		٩,٩	د- الحد الأدنى من معدل دخل الفرد
٧,١	٧,٣	٧,٣	٧,٢		٧,٤	أ- صعوبات قفل العمل التجاري
٦,٣	٦,٠	٥,٩	٦,٠		٦,٨	أ- من حيث الوقت والسنوات
٧,٢	١٠,٠	٨,٩	٧,٢		٩,٦	ب- التكلفة بالدولة %
٨,٠	٥,٩	٧,٠	٨,٣		٦,٠	معدل الاستعادة ( بالسنت في الدولار)
٧,٦	٨,٢	٧,٤	٤,٩		٥,٨	المعدل الاحصائي للقطاع ٥
٣	١	٤	١٣		١١	درجة القطاع ٥
لبنان	الكويت	الأردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٢
٨,٣	٨,٥	٧,٢	٤,٣	٩,٠	٤,٩	أ- لوائح سوق الاعتمادات
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٢,٠	١٠,٠	٠,٠	١- ملكية البنوك
٨,٠	٨,٠	٤,٠	٣,٠	٧,٠	٨,٠	٢- التنافس : بنوك داخلية تواجه المنافسة من بنوك أجنبية
١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	٣- اساليب التحكم في اسعار الفائدة ولوائح التحكم فيها مما يقود الى اضعاف السلبية على المعدلات الحقيقية للفائدة
٥,٣	٥,٨	٤,٧	٢,٢		٥,١	٤- والحصول على الاعتمادات
٤,٠	٥,٠	٦,٠	١,٠		٣,٠	أ- مؤشر الحقوق القانونية
٦,٧	٦,٧	٣,٣	٣,٣		٠,٠	ب- مؤشر المعلومات الاعتمادية
٦,٤	٨,٤	٧,٥	٢,٨		٥,٠	د لوائح وقوانين سوق القوى العاملة
٧,٦	٨,٠	٦,٦	٤,٧		٤,٩	١- رسوخ وصلابة عمليات التوظيف
٦,٧	١٠,٠	٨,٩	١٠,٠		٥,٦	أ- العجز في مؤشر الاجور
١٠,٠	٤,٠	٦,٠	٢,٠		٤,٠	ب- رسوخ وصلابة مؤشر ساعات العمل
٦,٠	١٠,٠	٥,٠	٢,٠		٥,٠	ج- عجز مؤشر الاجور
٦,١	٨,٠	٨,٠	٥,٣		٥,٠	أ- تكلفة الاجور والمرتببات
٩,١	٧,٧	٥,٢	٤,١		٩,١	٣- تكلفة الاجور الاسبوعية
٣,٠	١٠,٠	١٠,٠	٠,٠	١٠,٠	١,٠	٤- استخدام الخدمة الالزامية للحصول على افراد للعمل في القوات العسكرية
٧,٩	٧,٦	٧,٥	٧,٥		٧,٧	اللوائح والقوانين التجارية
٨,٦	٧,٩	٧,٧	٧,٩		٧,٩	١- بدء العمل التجارية ومدى سهولة بدء العمل التجاري
٧,٦	٣,٥	٤,٧	٥,٣		٢,٩	أ- عدد الاجراءات
٧,٨	٨,٤	٨,٣	٨,٤		٨,٨	ب- الفترة من حيث عدد الأيام
٩,٢	١٠,٠	٩,٧	٩,٣		٩,٨	ج- تكلفة معدل دخل الفرد
٩,٩	٩,٧	٨,٠	٨,٦		٩,٩	د- الحد الأدنى من معدل دخل الفرد
٧,١	٧,٣	٧,٣	٧,٢		٧,٤	أ- صعوبات قفل العمل التجاري
٦,٣	٦,٠	٥,٩	٦,٠		٦,٨	أ- من حيث الوقت والسنوات
٧,٢	١٠,٠	٨,٩	٧,٢		٩,٦	ب- التكلفة بالدولة %
٨,٠	٥,٩	٧,٠	٨,٣		٦,٠	معدل الاستعادة ( بالسنت في الدولار)
٧,٦	٨,٢	٧,٤	٤,٩		٥,٨	المعدل الاحصائي للقطاع ٥
٣	١	٤	١٣		١١	درجة القطاع ٥

اليمن	الامارات	تونس	سوريا	السعودية	قطر	عمان	المغرب	موتانيا	ليبيا
٧,٤	٧,٩	٦,٤	٥,٧	٧,٨		٨,١	٦,١		
٧	٣	٩	١١	٥		١	١٠		
٧,٤	٧,٩	٦,٤	٥,٨	٧,٨			٨,١	٦,٢	
٧	٤	٩	١١	٥		١	١٠		

٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
٦٢,٠	٦١,٧	٦١,٢	٦١,٥	٦٣,٤	٦٢,٦	٦١,٩
٢٧,٥	٢٧,١	٢٦,٨	٢٨,٤	٢٥,٨	٢٨,٦	٣١,٩
٤٢,٠	٤١,٧	٤٠,٢	٤٠,٢	٣٩,٠	٩٣,٣	٤٠,١
٩,٧	٩,٥	٩,٣	٩,٦	٩,٩	٩,٦	١٠,٣
٨,٢	٨,٨	٨,١	٦,٩	٨,٤	٨,٠	٧,٤
١٦,٩	١٦,٤	١٧,٦	١٨,٠	١٦,٧	١٩,٢	٢٠,١

معدل صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي ٢٠٠٣	١,٠
	٣,٠
	١,٨
	-٣
	٣,٨
	٢,٠-
	١,٩
	١٩,٦
	٥,٢
	-١
	٧,٦
	-٧
	٢,٢
	٨,٠-
	١,٥
	٦١,٦
	٦٤,٥
	٣,٠
	٢,٥
	٢,١
	-٧



جدول ٦: المعدلات الاحصائية والدرجات القطاعية للحرية الاقتصادية بشكل عام						
لبنان	الكويت	الاردن	مصر	بحرين	الجزائر	٢٠٠٣
٨,١	٧,٩	٧,٥	٦,٦		٥	المعدلات الاحصائية العامة للحرية الاقتصادية
١	٣	٦	٨		١٢	الدرجة القطاعية للحرية الاقتصادية
						٢٠٠٢
٨,١	٨	٧,٦	٦,٧		٥	المعدلات الاحصائية العامة للحرية الاقتصادية
١	٣	٦	٨		١٢	الدرجة القطاعية للحرية الاقتصادية

(الجدول ٧) النسبة المؤية % للتجارة الخارجية من اجمالي التجاره						
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	الاتحاد الاوروبي
٦٣,١	٦٤,٠	٦٣,٢	٦٢,٣	٦٦,٣	٦٦,٤	مجموعة سي ئي ئي - سي اي اس
٣١,٩	٣٢,٦	٣١,٦	٢٥,٣	٢٤,١	٢١,٤	اسيا
٣٩,٦	٩٣,٤	٣٩,٠	٣٧,٣	٣٧,٢	٣٥,٨	افريقيا
١٠,٥	٩,٨	٩,٤	٨,٨	٨,٢	٧,٥	الشرق الاوسط
٧,٥	٧,٧	٨,٠	٧,٧	٧,١	٧,١	دول غربية اخرى
١٩,١	١٨,٧	١٨,١	١٨,٢	١٦,٦	١٥,٦	

المصدر: صندوق النقد الدولي؛ الكتاب السنوي لدائرة الاحصاء التجاري (أعداد متنوعة)

الجدول ٨: الاستثمارات والتجارة في دول الشدق الأوسط وشمال أفريقيا:		
نسبة الصادرات الصناء	٢٠٠٣	نسبة التجارة من اجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٠٣
٢,١	٦٣,٣	الجزائر
٩,٣	١٤٦,١	البحرين
	٣٧,٠	جزر القمر
		جيبوتي
٣١,٠	٤٥,٣	مصر
		العراق
٦٨,٨	١١٤,٦	الاردن
	٨٧,٩	الكويت
٦٨,١	٥٢,٤	لبنان
٢٠,٨	١٠٩,٤	موريتانيا
٦٨,٦	٦٨,٧	المغرب
١٣,٨	٩٢,٣	سلطنة عمان
١٠,٥		قطر
٩,٧	٧١,٠	السعودية
		الصومال
٣,٣	٢٨,٤	السودا
١٠,٧	٧٣,٢	سوريا
	٨٤,٤	ليبيا
٨١,٥	٩٠,٣	تونس
		الامارات
	٥٩,٠	الضفة الغربية وغزة
	٦٧,١	اليمن
٧٦,٥	٤٧,٦	العالم
١٩,٢	٦١,٦	الشرق الاوسط وشمال افريقيا
	٢,٥	جنوب الصحراء الافريقية
٨١,١	٥٨٠,٨	شرق اسيا ودول الباسفيك
٦٠,٢	٦٩,٨	اوربا ووسط اسيا
٥٥,٢	٤٥,٨	اميركا اللاتينية والكاريبي
٧٨,٣	٣٣,٥	جنوب اسيا